التحديثات الإقتصادية من ذي إيدج

العملات المُشفَّرة

عالميًا وفي منطقة الخليج

أكتوبر 2025

العملات المُشفَّرة عالميًا وفي منطقة الخليج

المقدمة

انتقلت العملاتُ المشفَّرةُ من الهوامش إلى الوعي العام خلال السنوات القليلة الماضية.شهدت ملكيّةُ الأصولِ المشفَّرة عالميًّا ارتفاعًا كبيرًا – من نحو 65 مليون شخص في عام 2020 إلى أكثر من 700 مليون شخص بحلول أبريل 2025.تشيرُ التقديراتُ الحديثةُ إلى أنَّ نحو 861 مليون فردٍ حول العالم يستخدمون العملاتِ المشفَّرة في عام 2025، أي ما يعادل قرابة 11% من سكان العالم.يُبرزُ هذا النموُّ الهائلُ اتساعَ قبولِ الأصول الرقمية، مدفوعًا بزيادة الوصول الرقمي، والاهتمام بالتمويل اللامركزي، وحالات الاستخدام الجديدة .وفي الوقت نفسه، لا تزال العملاتُ الافتراضيةُ (وهو مصطلحٌ واسع يشمل العملاتِ المشفَّرةَ والرموزَ الرقميةَ المماثلة) موضوعًا لتقلّباتٍ كبيرة، وجدالٍ تنظيمي، وتطورٍ تكنولوجي. يقدّم هذا التقريرُ لمحةً مُحدَّثةً عن مشهدِ العملاتِ المشفَّرة عالميًّا ويستعرضُ التطوراتِ في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية(GCC) ، مستندًا إلى أحدث البيانات حتى سبتمبر 2025.

نظرة عامة على العملات الافتراضية

ليست جميعُ العملاتِ الرقمية متشابهة.العملةُ الافتراضيةُ هي مصطلحٌ واسع لأي تمثيلٍ رقميٍّ للقيمة يمكنُ تبادله أو تحويله رقميًّا، ولكنَّه ليس مُصدَرًا من حكومةٍ كعملةٍ قانونية . فيما يلي نُميّزُ الأنواعَ الرئيسية للعملات الافتراضية:

- **العملات المشفَّرة :**عملاتٌ رقميةٌ لامركزيةٌ مؤمَّنةٌ بالتشفير، وتعمل عادةً على شبكةِ سلسلةِ الكتل.(Blockchain) ولا تُصدِرها أيُّ سلطةٍ مركزية، وتعتمدُ على شبكاتٍ موزَّعةٍ من الحواسيب للتحقق من المعاملات.كانت البيتكوين – التي أُطلِقت عام 2009 – أولَ عملةٍ مشفَّرة، حيث قدَّمت سجلًّا عامًا (بلوك تشين) وآليةَ إجماع لإثبات العمل (Proof-of-Work) يقوم فيها المُعدِّنون بحلّ ألغازٍ تشفيرية للتحقق من المعاملات.كما وسَّعت عملاتٌ مشفَّرةٌ أخرى مثل الإيثيريوم هذا المفهومَ عبر تمكين العقود الذكية (كود ذاتي التنفيذ) على سلسلة الكتل، مما فتح الباب للتطبيقات اللامركزية.تشتهر العملاتُ المشفَّرةُ بتقلّب أسعارها، ولا تُعتبر عملةً قانونيةً في معظم الولايات القضائية، لكنها قابلةٌ للتداول أو للاستخدام كوسيلةِ تبادلٍ بين المشاركين في شبكتها.
- **العملات المستقرة(Stablecoins):** فئةٌ فرعيةٌ من العملات المشفَّرة صُمِّمت للحفاظ على قيمةٍ مستقرةٍ من خلال ربط سعرها بمرجعٍ خارجيٍّ مثل عملةٍ ورقية (على سبيل المثال، الدولار الأمريكي) أو سلعة.على سبيل المثال، قد تكون العملةُ المستقرةُ مدعومةً بنسبة 1:1 باحتياطياتٍ من الدولار الأمريكي أو ضماناتٍ أخرى.يمكن أن يكونَ نظامُ الربطِ إمّا مغطّىً بالضمانات (مدعومًا باحتياطياتٍ محفوظةٍ خارج سلسلة الكتل أو عليها)، أو خوارزميًّا (يستخدم العقود الذكية والحوافز السوقية للحفاظ على سعرٍ ثابت). تهدف العملاتُ المستقرةُ إلى الجمع بين مزايا العملات المشفَّرة (المعاملات السريعة والعابرة للحدود) واستقرار الأسعارومع ذلك، فهي ليست خاليةً من المخاطر – إذ حدثت إخفاقاتٌ، مثل انهيار العملة المستقرة الخوارزمية تيرا يو إس دي (TerraUSD) في عام 2022، والذي تسبّب في خسائرَ بلغت نحو 60 مليار دولار.

العملات المُشفَّرة عالميًا وفي منطقة الخليج

- **العملات الرقمية للبنوك المركزية(Central Bank Digital Currencies – CBDCs) :**هي نسخٌ رقميةٌ من العملات الورقية السيادية، تصدِرها وتُنظّمها البنوكُ المركزية.وعلى عكس العملات المشفَّرة، تُعدّ العملةُ الرقميةُ للبنك المركزي التزامًا مباشرًا على البنك المركزي (تمامًا مثل النقد)، ومدعومةً من الدولة.يمكن تصميمُ العملات الرقمية للبنوك المركزية للاستخدام من قبل الأفراد (التجزئة) أو للاستخدام بين البنوك (المدفوعات بين البنوك).تبحثُ أو تُجرّب عشراتُ البنوك المركزية حول العالم العملاتِ الرقميةَ كوسيلةٍ لتحسين كفاءة المدفوعات، وتعزيز الشمول المالي، وتحديث النظام النقدي في عصر تراجع استخدام النقد.يكمنُ الفارقُ الرئيسي في أن العملات المشفَّرة تعملُ على شبكات بلوك تشين مفتوحة(Permissionless) ، بينما تُنفَّذ العملات الرقمية للبنوك المركزية عادةً على شبكةٍ مُصرَّح بها (Permissioned) تحت سيطرة البنك المركزي، مما يمنح السلطات نفوذًا على السياسة النقدية والبيانات – مع إثارة تساؤلاتٍ حول الخصوصية.
- **الأموال الإلكترونية(Electronic Money – E-Money) :**تشيرُ الأموالُ الإلكترونيةُ إلى قيمةٍ نقديةٍ ورقيةٍ مُخزَّنةٍ رقميًّا، مدعومةٍ بالكامل باحتياطياتٍ نقدية، وتُستخدمُ للمدفوعات الإلكترونية. هي في جوهرها نسخةٌ رقميةٌ من النقد مُسبَق الدفع في حسابٍ أو محفظةٍ إلكترونية.تشمل الأمثلة الشائعة الأموالَ الموجودة في منصات الدفع عبر الإنترنت أو أنظمة المحافظ الرقمية (مثل M-Pesaفي كينيا أو Alipay/WeChat Payفي الصين).الأموالُ الإلكترونيةُ ليست لامركزيةً – إذ تُصدِرها شركاتٌ خاصةٌ أو بنوكٌ – لكنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعملات الرسمية (غالبًا بنسبة 1:1).تتداخل بعضُ تعريفات الأموال الإلكترونية مع العملات المستقرة (عندما تصدر شركاتٌ خاصة رموزًا مغطّاةً بالكامل بالعملة الورقية)، مما قد يسبب التباسًا في المصطلحات.يُعرّف صندوق النقد الدولي الأموال الإلكترونية بشكلٍ عام على أنها أيُّ مخزنٍ رقميٍّ للقيمة مدعومٌ بالعملة الورقية ومقبول كوسيلة دفع.يأتي استقرارها من الدعم الكامل والتنظيم، لكنَّ المستخدمين يعتمدون على مصداقية الجهة المصدرة لاسترداد القيمة.
- **عملات الألعاب والعملات الافتراضية المغلقة(In-Game Currencies and Closed Virtual Currencies) :**هي رموزٌ رقميةٌ تُستخدم داخل منصاتٍ أو ألعابٍ محددة.ولا تتمتعُ عادةً بدعمٍ رسميٍّ من العملات الورقية، ولا يمكنُ تحويلها إلى أموالٍ حقيقيةٍ (مما يجعلها نوعًا من العملات الافتراضية المغلقة).تشمل الأمثلة العملات الذهبية في ألعاب الفيديو أو نقاط المكافآت في برامج الولاء.تصدر هذه العملاتُ من جهاتٍ خاصة للاستخدام داخل نظامٍ بيئيٍّ محدّد – مثل إنفاق V-Bucks في لعبة Fortniteأو Linden Dollarsفي .Second Lifeوتعمل كوسيلةِ تبادلٍ فقط في بيئتها المحدّدة، ولا يُعترفُ بها قانونيًّا خارجها.إذا كان يمكن تداولُ عملة اللعبة أو تحويلها إلى أموالٍ حقيقيةٍ في الأسواق الثانوية، فسيُنظر إليها كعملةٍ افتراضيةٍ مفتوحة.بشكلٍ عام، تهدف عملات الألعاب إلى الترفيه أو الوظائف المخصّصة للمنصات، ورغم أن لها قيمةً متصوَّرةً لدى المستخدمين، إلا أنها تفتقر إلى القبول الواسع الذي تتمتع به العملات المشفَّرة أو الأموال الإلكترونية.

العلاقة بين هذه المصطلحات: بشكلٍ أساسي، يمكن اعتبار جميع العملات المشفَّرة، والعملات المستقرة، والعملات الخاصة بالألعاب عملاتٍ افتراضية، لكن ليست جميع العملات الافتراضية عملاتٍ مشفَّرة.تتميّز العملاتُ المشفَّرةُ باستخدامها بروتوكولات التشفير وتقنية البلوك تشين واللامركزية.تربط العملاتُ المستقرةُ بين عالم العملات المشفَّرة والأموال التقليدية من خلال تثبيت قيمتها.تمثّل العملاتُ الرقمية للبنوك المركزية والأموالُ الإلكترونية أشكالًا رقميةً للعملة الورقية (عامةً وخاصّةً على التوالي)، وعادةً ما تُستثنى من مصطلح "العملة الافتراضية" من الناحية التنظيمية لأنها أموالٌ رسميةٌ أو خاضعةٌ للتنظيم.ومن المهم الإشارة إلى أنَّ هذه التعريفات تتطوّر باستمرارٍ مع تطور التكنولوجيا واللوائح.

العملات المُشفَّرة عالميًا وفي منطقة الخليج

المشهد العالمي للعملات المشفَّرة

الانتشار الواسع والاتجاهات السوقية
شهد اعتماد العملات المشفَّرة عالميًّا توسعًا سريعًا خلال الفترة 2023–2025، رغم فتراتٍ من اضطراب السوق.بحلول أوائل عام 2025، وصل عدد مالكي العملات المشفَّرة عالميًّا إلى مستوياتٍ غير مسبوقة.

أفادت أبحاث Crypto.comبوجود أكثر من 700 مليون مالك للعملات المشفَّرة عالميًّا في أبريل 2025، ما يعكس معدل نموٍّ سنوي مركب مذهل بلغ 163% منذ عام 2020.تُظهر تحليلاتٌ أخرى اتجاهًا مماثلًا: إذ تقدّر Statistaوجود نحو 861 مليون مستخدم للعملات المشفَّرة في عام 2025 (ما يعادل تقريبًا 11% من سكان العالم)، ارتفاعًا من نحو 560 مليون مستخدم في عام 2024.
يعود هذا النمو إلى تطوير البنية التحتية الرقمية، وزيادة الاهتمام بالأصول خارج النظام المالي التقليدي، وتزايد تبني المؤسسات.ساهمت الأسواق الناشئة بشكلٍ كبير – على سبيل المثال، لدى الهند وحدها الآن أكثر من 100 مليون مستخدم للعملات المشفَّرة، وهي أكبر قاعدة مستخدمين وطنية.

من حيث حجم السوق، تعافى سوق العملات المشفَّرة العالمي من "شتاء العملات المشفَّرة" في عام 2022 بعد أن انخفضت القيمة السوقية الإجمالية إلى أقل من تريليون دولار عقب تسجيلها مستوياتٍ قريبة من 3 تريليونات دولار في أواخر عام 2021، ارتفعت إلى نحو 1.1–1.2 تريليون دولار بحلول منتصف عام 2025 (متذبذبةً مع أسعار الأصول) والأهم من ذلك أن النشاط على السلسلة عالميًّا ارتفع بشكلٍ كبير في أواخر 2023 وأوائل 2024.

ووفقًا لشركة Chainalysis، تجاوز إجمالي قيمة المعاملات بالعملات المشفَّرة على مستوى العالم بحلول الربع الأول من 2024 مستويات الذروة التي شهدها السوق في فترة الارتفاع في 2021.
ويشير ذلك إلى أن استخدام العملات المشفَّرة والسيولة في الأسواق أصبحت أوسع وأكثر مرونة.
جاء جزءٌ من هذا الزخم المتجدِّد في الفترة 2023–2025 مع اهتمام مؤسسات مالية كبرى بالعملات المشفَّرة: فقد تقدّمت عدة شركات إدارة أصول كبيرة بطلبات لإطلاق صناديق مؤشرات للبيتكوين، كما قامت شركات مدفوعات كبرى بدمج العملات المستقرة في أنظمة التسوية.

استعاد المستثمرون والمؤسسات تدريجيًّا الثقة بعد أزمات الصناعة في 2022، بدعم من وضوحٍ تنظيميٍّ أكبر في بعض الولايات القضائية.

وبحلول عام 2025، أصبحت العملات المشفَّرة تُستخدم ليس فقط في التداول أو المضاربة، بل أيضًا في المدفوعات (مثل شبكة Lightning للبيتكوين المعتمدة لدى بعض التجار)، والتحويلات المالية، والتطبيقات اللامركزية، مما يشير إلى تطور السوق ونضجه.

التقلبات
لا تزال التقلبات سمةً جوهريةً لأسواق العملات المشفَّرة.تُظهر البيتكوين، وهي أكبر عملة مشفَّرة، تقلبًا سعريًّا أعلى من معظم الأصول التقليدية – إذ تبلغ تقلباتها نحو 3.6 ضعف تقلبات الذهب و5.1 ضعف تقلبات الأسهم العامة حتى منتصف 2025.شهدت البيتكوين تقلباتٍ كبيرة وانخفاضاتٍ دورية (بنسبة 50% أو أكثر) بانتظام عبر تاريخها، فيما تُظهر العملات الأخرى تقلباتٍ أكبر.

ومع ذلك، تراجعت حدةُ التقلبات بمرور الوقت: إذ تشير التحليلات إلى انخفاض تدريجي في تقلبات أسعار البيتكوين مع نضوج السوق وزيادة السيولة.وفي بعض فترات أواخر 2023، هبطت تقلبات البيتكوين قصيرة الأجل إلى ما دون تقلبات عشرات أسهم مؤشر S&P 500، مما يوضح أنها بدأت تندمج تدريجيًّا ضمن طيف المخاطر المالية المقبولة.

ومع ذلك، لا يزال هذا الأصل بعيدًا عن الاستقرار– إذ تبرز التصحيحات الحادة (مثل انهيار بعض شركات وأصول العملات المشفَّرة في 2022) هشاشة السوق المستمرة.لا يزال المستثمرون والاقتصاديون حذرين من احتمال أن تؤدي التحركات السريعة في أسواق العملات المشفَّرة إلى آثارٍ ارتدادية، خصوصًا مع توسّع انكشاف المؤسسات المالية التقليدية عليها.

العملات المُشفَّرة عالميًا وفي منطقة الخليج

التطورات التنظيمية والموقف المؤسسي

اتسم المشهد التنظيمي للعملات المشفَّرة عالميًّا خلال الفترة 2023–2025 بنشاطٍ كبير، مع استجابة المشرّعين والهيئات الدولية لنمو هذا القطاع.اعتمدت الاقتصادات الكبرى لوائح شاملة للعملات المشفَّرة.أبرز ذلك إصدار الاتحاد الأوروبي لقانون MiCA – Markets in Crypto-Assets، وهو إطار تنظيمي بارز دخل حيّز التنفيذ في 2024–202 يضع MiCA قواعد موحَّدة لمصدري الأصول المشفَّرة ومقدمي الخدمات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، ويُلزم بالشفافية والإفصاح والحصول على التراخيص وتدابير حماية المستهلك، بهدف دعم نزاهة السوق والاستقرار المالي. يُعد هذا القانون أحد أول الأطر التنظيمية من نوعه، ومن المتوقع أن يحدد معايير قد تتبعها ولايات قضائية أخرى.

كما قامت المملكة المتحدة بإدراج الأصول المشفَّرة في لوائحها المالية (عبر تعديل قانون الخدمات والأسواق المالية في 2023 ليشمل الأصول الرقمية)، فيما واصلت دولٌ أخرى مثل اليابان وسنغافورة وسويسرا تحسين لوائحها المتقدمة بالفعل في 2025.

يهدف معظم هذه الأسواق إلى إيجاد توازن بين تعزيز الابتكار والحد من المخاطر، من خلال ترخيص البورصات، وتطبيق معايير مكافحة غسل الأموال(AML) ، والإشراف على منتجات العملات المشفَّرة ضمن قوانين الأوراق المالية أو السلع.

الصورة ترمز إلى تقاطع القانون والعملات الرقمية تسلّط الصورة الضوء على كيفية خضوع العملات المشفَّرة مثل البيتكوين (BTC) ودوجكوين (DOGE) بشكلٍ متزايد لرقابة الجهات التنظيمية والبنوك المركزية حول العالم. يمثّل المطرقة القضائية الأطرَ القانونيةَ وإجراءات التنفيذ التي تُشكّل مستقبل الأصول الافتراضية. في العديد من الدول، تُحظر العملات المشفَّرة أو تُقيَّد بشدة بسبب مخاطر مثل التقلبات، وغسل الأموال، ونقص حماية المستهلك، وعدم الاستقرار المالي.

مواقف الحكومات والتنظيم العالمي

في الوقت نفسه، تظل عدة حكومات متحفظة أو حتى معادية للعملات المشفَّرة.
فحوالي 10 دول تحظر العملات المشفَّرة بشكلٍ كامل، فيما تفرض دولٌ أخرى قيودًا صارمة.

على سبيل المثال:

- الصين تفرض حظرًا شاملًا على تداول العملات المشفَّرة وتعدينها منذ عام 2021.
- في الشرق الأوسط، أصدرت الجهات التنظيمية في الكويت حظرًا واسع النطاق في يوليو 2023.

أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية والبنك المركزي عن "حظر مطلق" على جميع أنشطة العملات المشفَّرة تقريبًا – بما في ذلك استخدامها في المدفوعات أو الاستثمار، ومنع الشركات المحلية من تقديم خدمات العملات المشفَّرة. استندت السلطات إلى مخاوف تتعلق بتمويل غير مشروع، وبأن العملات المشفَّرة تفتقر إلى وضع قانوني أو دعم رسمي.

هذا التنوع في السياسات عالميًّا يعكس مخاطر تنظيمية كبيرة على هذه الصناعة (يتم استعراضها لاحقًا في قسم المخاطر الرئيسية): فالشركات والمستخدمون يواجهون حالة عدم يقين مع اختلاف القوانين جذريًّا بين الدول، وإمكانية تغيّرها بسرعة.

وفي الواقع، حذّر صندوق النقد الدولي (IMF) عام 2023 من أن الانتشار الواسع للأصول المشفَّرة قد يهدد الاستقرار النقدي، ودعا الدول الأعضاء إلى وضع سياسات منسّقة. أوصى المجلس التنفيذي للصندوق صراحةً بعدم منح العملات المشفَّرة صفة

عملة قانونية (في إشارة إلى دول مثل السلفادور)، ونبّه إلى أن الحظر الكامل يجب أن يبقى "خيارًا مطروحًا" إذا اقتضت الحاجة الحفاظ على الاستقرار المالي.

كما ردّد مجلس الاستقرار المالي (FSB) وبنك التسويات الدولية (BIS) المخاوف بشأن العملات المشفَّرة غير المنظمة، وأصدرا في أواخر 2023 و2024 إرشادات حول كيفية إدارة البنوك والمؤسسات المالية لمخاطر التعرض للأصول المشفَّرة.

تسارع تطوير العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs)

في الوقت نفسه، سرّعت البنوك المركزية تطوير العملات الرقمية للبنوك المركزية كبديلٍ رقميٍّ مستقرٍّ وخاضع للتنظيم.

بحلول سبتمبر 2025، تُجري حوالي **130دولة** دراسات أو تجارب لإطلاق عملات رقمية للبنوك المركزية (سواء للاستخدام من قبل الأفراد أو للاستخدام بين البنوك)، وفقًا لمتابعات مؤسسات مثل المجلس الأطلسي(Atlantic Council) .

وفي تقريرٍ مؤثر أصدره بنك التسويات الدولية (BIS)في يونيو 2025، أكّد أن العملات المستقرة (العملات المشفَّرة الصادرة عن جهات خاصة والمربوطة بالعملات الورقية) لا تحقق مبادئ "النقد السليم" وتحمل مخاطر نظامية، وحثّ البنوك المركزية على "التحرك بسرعة" نحو إصدار عملاتها الرقمية الخاصة. وحذّر BIS من أن الاستخدام الواسع للعملات المستقرة قد يُقوّض السيادة النقدية –فعلى سبيل المثال، إذا تبنّى مواطنو سوق ناشئ عملةً مستقرةً مربوطةً بالدولار الأمريكي على نطاقٍ واسع، فقد يؤدي ذلك إلى تسهيل خروج رؤوس الأموال وإضعاف العملة المحلية.

استجابةً لذلك تعمل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على صياغة لوائح أكثر صرامة للعملات المستقرة (حيث أعدّت الولايات المتحدة مسودة قانون للإشراف على العملات المستقرة بالدولار بحلول منتصف 2025، بينما يفرض قانون MiCA في الاتحاد الأوروبي متطلبات احتياطيات وإشراف على جهات إصدار العملات المستقرة).

تعكس هذه التحركات التنظيمية قبولًا مؤسسيًّا أوسع لإمكانات تقنية البلوك تشين (مثل المدفوعات السريعة والأصول المالية المرمّزة)، إلى جانب تحفّظٍ بشأن السماح للعملات الصادرة من جهات خاصة بالانتشار بلا قيود.

خلاصة المشهد التنظيمي العالمي

نشهد عالميًّا انقسامًا واضحًا:

- دولٌ كثيرة تُدمج العملات المشفَّرة في أطرها المالية القائمة (من خلال التنظيم والضرائب وإطلاق عملاتها الرقمية).
- ودولٌ أخرى تتخذ نهجًا متشدّدًا أو تظل متحفظة.

تتفق المؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية) على الدعوة إلى رقابة صارمة لمعالجة المخاطر مثل حماية المستهلك، وغسل الأموال، والاستقرار النظامي. ويُشكّل هذا النسيج التنظيمي المتغيّر المرحلة المقبلة من نمو العملات المشفَّرة: إذ تعمل الشركات في بيئة أكثر تنظيمًا في الأسواق الكبرى، لكنها تواجه عدم يقين في المناطق التي لا تزال السياسات فيها متقلبة أو معادية.

وتنعكس هذه السياسات في سلوك السوق: إذ غالبًا ما تؤدي الإعلانات عن موافقات محتملة لصناديق المؤشرات المتداولة (ETF) أو عن وضوح تنظيمي إلى ارتفاع أسعار العملات المشفَّرة. في المقابل، تؤدي أخبار الحظر أو الإجراءات القانونية (مثل الدعاوى ضد بورصات العملات المشفَّرة في الولايات المتحدة) إلى زيادة التقلبات.

بشكلٍ عام، حتى عام 2025 أصبحت العملات المشفَّرة" مهمة للغاية بحيث لا يمكن تجاهلها"، مما يدفع الحكومات حول العالم إلى اتخاذ قرارات حاسمة بشأن كيفية تبنّي أو تقييد هذه الفئة الجديدة من الأصول.

العملات المُشفَّرة عالميًا وفي منطقة الخليج

العملات المشفَّرة في دول مجلس التعاون الخليجي

نظرة إقليمية:
تتبنّى دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت، البحرين، عُمان، قطر، السعودية، والإمارات العربية المتحدة) نهجًا متنوعًا تجاه الأصول الافتراضية، بما يعكس استراتيجيات اقتصادية مختلفة وتصورات متفاوتة للمخاطر. وعلى الصعيد العالمي، لا يزال سوق العملات المشفَّرة في دول المجلس حديث النشأة نسبيًّا ولكنه يشهد نموًّا مطّردًا.

بلغ إجمالي حجم سوق العملات المشفَّرة في دول المجلس نحو 744مليون دولار في عام 2024، وهو جزء صغير من حجم السوق العالمي، لكنه من المتوقع أن يصل إلى نحو 792مليون دولار بحلول نهاية 2025.

نسبة انتشار المستخدمين في دول المجلس مرتفعة نسبيًّا – إذ تشير التقديرات إلى أن 19.3%من سكان دول المجلس قد يكون لديهم تعرضٌ ما للعملات المشفَّرة بحلول 2025، وهو معدل أعلى من المتوسط العالمي (ويُعزى ذلك جزئيًّا إلى ارتفاع نسبة الشباب وانتشار استخدام الإنترنت والهواتف الذكية في عددٍ من الدول الأعضاء).ويشير هذا إلى مفارقة:
فعلى الرغم من القيود الصارمة في بعض دول مجلس التعاون، فقد حدث تبنٍّ للعملات المشفَّرة بشكلٍ طبيعي (غالبًا عبر التداول من شخص لشخص أو عبر منصات أجنبية)، وتُظهر المنطقة اهتمامًا قويًّا بالابتكار في التكنولوجيا المالية (FinTech).

تتباين مواقف كل دولة من دول المجلس ما بين "مؤيدة للعملات المشفَّرة" وتتبنى خطوات استباقية، إلى "متشددة للغاية"، كما سيتضح بالتفصيل لاحقًا. كما أن الدول الست جميعها تستكشف العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) بشكلٍ ما، إذ ترى فيها إمكانات لتعزيز البنية التحتية المالية وتقليل الاعتماد على أنظمة الدفع الخارجية.

الكويت
تقف الكويت على الطرف الأكثر تحفظًا في ما يتعلق بالعملات المشفَّرة، حيث حظرت فعليًّا جميع الأنشطة ذات الصلة بها.في منتصف عام 2023، اتخذت الجهات التنظيمية المالية في الكويت موقفًا حاسمًا لتأكيد الحظر الشامل على العملات المشفَّرة.

في يوليو 2023، أصدرت هيئة أسواق المال (CMA)بالتعاون مع البنك المركزي ووزارة التجارة تعاميم تقضي بـ"الحظر المطلق" للتعامل بالأصول الافتراضية.
بموجب هذه السياسة:

- يُعتبر استخدام العملات المشفَّرة كوسيلة دفع أو الاستثمار أو التداول أو التعدين غير قانوني.
- حظرت الجهات التنظيمية ترخيص أي شركات للعملات المشفَّرة – بما يعني عدم السماح لأي بورصات أو مزوّدي أجهزة صراف آلي أو شركات بالعمل قانونيًّا، وأن التراخيص القائمة لا تغطي هذه الأنشطة.
- نص إعلان الهيئة صراحةً على أن العملات المشفَّرة" لا تتمتع بوضع قانوني ولا يدعمها أيٌّ من الحكومات "وأن أسعارها مدفوعة بالمضاربة، مما يعرّض المستخدمين لخسائر حادة.

ترتكز سياسة الكويت على:

- مخاوف من عمليات الاحتيال.
- استخدام العملات المشفَّرة في غسل الأموال.
- الرغبة في الامتثال لتوصية FATF رقم 15 التي تدعو الدول لتقليل المخاطر المرتبطة بالأصول الافتراضية.

وقد وُضع الحظر ضمن سياق جهود الدولة لمكافحة التمويل غير المشروع، ويتماشى مع توصيات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال.

قبل هذا الحظر الرسمي، لم تكن الكويت بيئة صديقة للعملات المشفَّرة، لكن القوانين كانت غامضة.
وجاء قرار 2023 لإزالة أي لبس:
الكويت الآن تحظر بشكلٍ قاطع تداول العملات المشفَّرة أو الاستثمار فيها سواءً للأفراد أو المؤسسات.
ومن المرجّح أن تقع الانتهاكات تحت مظلة قوانين مكافحة الاحتيال أو غسل الأموال، والتي تنصّ على عقوبات صارمة.
الاستثناء الوحيد في التعميم هو أن الأوراق المالية التي تُنظمها هيئة أسواق المال أو البنك المركزي

(مثل المنتجات المصرفية الرقمية) لا تُعتبر "أصولًا افتراضية "وبالتالي لا يشملها الحظر.
ويشير ذلك إلى أنه رغم حظر البيتكوين، فإن رمزًا رقميًّا محليًّا مُصدَرًا في إطار تنظيمي تقليدي قد يُعامل بشكل مختلف – رغم عدم وجود مؤشرات على نية الكويت السير في هذا الاتجاه حاليًّا.

نتيجة لهذه السياسة:

- خرجت الكويت فعليًّا من سوق العملات المشفَّرة.
- لا توجد أي بورصات مرخّصة في الكويت، وأي مواطن أو مقيم يرغب في التعامل بالعملات المشفَّرة يجب أن يفعل ذلك من خارج البلاد (مع تحمّل مخاطر انتهاك القانون إذا اعتُبر أنه يزاول أنشطة مالية أثناء وجوده في الكويت).
- يمتد الحظر ليشمل تعدين العملات المشفَّرة –وهو أمر مهم نظرًا لأن بعض دول الخليج ذات أسعار الكهرباء المنخفضة قد تكون بيئة جاذبة للتعدين، لكن الكويت لن تسمح بذلك.
- يُحتمل أيضًا أن يكون الإعلان أو الترويج للعملات المشفَّرة محظورًا بموجب الحظر الشامل (الذي يشمل "الاستدراج" المرتبط بالعملات المشفَّرة).

يؤكد موقف الكويت أولوية الأمن المالي والحذر التنظيمي على حساب الابتكار في هذا المجال. ويُذكر أن الكويت تخوض إصلاحات مالية أوسع وجهودًا لمكافحة الفساد، ويبدو أن السلطات رأت أن مساوئ العملات المشفَّرة تفوق مزاياها في الوقت الراهن.
ويتمثل الموقف الرسمي في أن الأصول المشفَّرة لا تتماشى مع الإطارين النقدي والتنظيمي للكويت وتشكل مخاطر غير ضرورية على الجمهور.

نظرة مستقبلية:

- ما لم يحدث تحول كبير، قد تظل الكويت منطقة خالية من العملات المشفَّرة إلى أن تظهر لوائح دولية موحّدة تُرضي مخاوفها.
- البنك المركزي الكويتي أقل نشاطًا في مسار العملات الرقمية للبنوك المركزية مقارنة بجيرانه، لكنه يدرس خيارات العملة الرقمية في إطار تحديث الخدمات المالية.
- وفي حال إطلاق دينار رقمي (CBDC) يومًا ما، سيكون خاضعًا لرقابة صارمة من الدولة، وقد يسهم الحظر الحالي على العملات المشفَّرة الخاصة في تسهيل تطبيقه عبر إزالة المنافسة أو الالتباس مع العملات غير الرسمية.

حاليًّا، تُعدّ سياسة الكويت من الأشد عالميًّا: فالعملات الافتراضية لا مكان لها في النظام المالي الكويتي، والتركيز ينصب على منع استخدامها لحماية المستهلكين ومنع غسل الأموال.

الإمارات العربية المتحدة(UAE)
تُعتبر الإمارات العربية المتحدة على نطاقٍ واسع رائدة قطاع العملات المشفَّرة في مجلس التعاون الخليجي ومركزه الإقليمي.
فقد تبنّت الأصول الرقمية ضمن استراتيجية وطنية لتنويع الاقتصاد والتحوّل إلى مركز عالمي للتكنولوجيا المالية (FinTech). وقد وضعت الدولة أطرًا تنظيمية واضحة تحكم العملات المشفَّرة، مما يميزها إقليميًّا.

على المستوى الاتحادي: تتولى هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) تنظيم أنشطة الأصول المشفَّرة بموجب قرار مجلس الوزراء لعام 2022، والذي يفرض على مزوّدي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs)الحصول على تراخيص والالتزام بقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT).

لتشجيع الابتكار، تطبّق الإمارات نهجًا تنظيمياً متعدد المستويات:

- تتقاسم السلطات الاتحادية والمناطق الحرة المالية الاختصاصات.
- أسّست دبي هيئة تنظيم الأصول الافتراضية (VARA) في عام 2022، وهي جهة مخصّصة لتنظيم الأصول الافتراضية في الإمارة (خارج مركز دبي المالي العالميDIFC)
- أصدرت VARA في أوائل 2023 دليل لوائح شامل يشمل الترخيص، الحفظ، الامتثال، وحماية المستثمرين.

- أما المنطقة الحرة في أبوظبي سوق أبوظبي العالمي(ADGM) ، فقد كانت من أوائل الجهات عالميًّا في سنّ لوائح مخصّصة للعملات المشفَّرة منذ عام 2018، وتواصل تحديث إطارها التنظيمي عبر سلطة تنظيم الخدمات المالية.(FSRA)
- وفي الوقت نفسه، يشرف مصرف الإمارات المركزي (CBUAE) على العملات المستقرة والمدفوعات الرقمية ذات القيمة المخزّنة على مستوى الدولة.

شهد التنسيق بين الجهات التنظيمية في الإمارات تحسّنًا ملحوظًا: ففي سبتمبر 2024، وقّعت هيئة الأوراق المالية والسلع (الجهة الاتحادية) و(VARAجهة دبي) اتفاقية لتوحيد إجراءات الترخيص على مستوى الدولة. وبموجب هذه الاتفاقية: يُعترف تلقائيًا بترخيص أي شركة حصلت على ترخيص من VARA للعمل في باقي الإمارات (باستثناء مناطقADGM/DIFC) ويمكن للشركات خارج دبي الحصول على تراخيص مباشرة من.SCA

ساعد هذا التعاون في تسهيل الرقابة وترسيخ سمعة الإمارات كدولة تمتلك أحد أقوى الأطر التنظيمية عالميًّا للعملات المشفَّرة.

وبحلول 2025، أنشأت العديد من الشركات والبورصات العالمية (مثل Binance، Kraken، Crypto.comمكاتبها في الإمارات تحت هذه اللوائح، مستفيدة من البيئة الصديقة للتكنولوجيا المالية. كما تدعم الحكومة مشاريع البلوك تشين وتقنيات Web3 ضمن استراتيجية دبي للميتافيرس وغيرها من برامج الابتكار.

برزت الإمارات كدولة رائدة في دمج العملات المشفَّرة ضمن النظام المالي الرسمي: ففي أواخر 2024، وافق المصرف المركزي على أول عملة مستقرة منظمة بالكامل في الدولة، وهي AE Coin، عملة مستقرة مغطاة بالدرهم، صادرة عن تحالف من المؤسسات الإماراتية لاستخدامها في التجارة والمدفوعات المحلية. تم تقديم AE Coin كعملة قانونية رقمية على نطاق محدود، في خطوة تعكس النهج المتوازن للإمارات: الاستفادة من تكنولوجيا العملات المشفَّرة، مع بقاء الإشراف الكامل بيد المصرف المركزي.

وفي أبريل 2025، أعلن صندوق ADQ وجهات أبوظبي الحكومية عن إطلاق عملة مستقرة جديدة بالدرهم، كما استثمرت مجموعة محلية 2مليار دولار في منصة Binance في رهان استراتيجي. هذه الخطوات تؤكد التزام الإمارات بأن تكون المركز الإقليمي للأصول الرقمية والتمويل القائم على البلوك تشين.

تنظر الإمارات إلى العملات المشفَّرة كـ فرصة اقتصادية إذا ما أُديرت المخاطر جيدًا. أصدرت السلطات توجيهات للبنوك حول كيفية التعامل مع عملاء العملات المشفَّرة (أصدر المصرف المركزي إرشادات موسّعة في 2023 بشأن إدارة مخاطر VASPs)، تنفذ الجهات التنظيمية حملات توعية للمستثمرين مثل حملة "كن واعيًا بالعملات المشفَّرة "من.SCA وتمتلك VARA صلاحيات فرض الغرامات أو تعليق التراخيص عند المخالفة.
اعتمدت الإمارات سياسة "التنظيم من أجل الابتكار": فهي لا تحظر العملات المشفَّرة ولا تتركها دون رقابة، بل تدمجها ضمن النظام المالي تحت إشراف دقيق. وبحلول 2025، أصبحت الإمارات أكبر سوق للعملات المشفَّرة في الشرق الأوسط من حيث حجم التداول وتستضيف نظامًا بيئيًّا متناميًا.

الدرهم الرقمي(CBDC) :تتقدم الإمارات بخطوات سريعة في مجال العملات الرقمية للبنوك المركزية: أعلن مصرف الإمارات المركزي أنه سيطلق الدرهم الرقمي في أواخر 2025، بدءًا بعملة رقمية مخصّصة للأفراد تكون عملة قانونية.
سيغطي المشروع أيضًا الاستخدامات بين البنوك والتسويات عبر الحدود، ويعدّ جزءًا من برنامج "تحوّل البنية التحتية المالية." تهدف الإمارات عبر هذا المشروع إلى تحديث أنظمة المدفوعات مع الحفاظ على السيادة النقدية،بما يتماشى مع توجه بنك التسويات الدولية (BIS) وغيره من البنوك المركزية نحو ترميز الأموال المركزية. كما تشارك الإمارات في مشاريع CBDC عبر الحدود مثل Project mBridgeمع بنوك آسيوية.

خلاصة موقف الإمارات
تمتلك الإمارات البيئة الأكثر تقدمًا وترحيبًا بالأصول الافتراضية في المنطقة. تدعم الحكومة هذا التوجه

العملات المُشفَّرة عالميًا وفي منطقة الخليج

على أعلى المستويات، وقد أعلن حاكم دبي هدف جعل الإمارات لاعبًا عالميًا في الأصول الافتراضية.

تنظر الدولة إلى البلوك تشين والعملات المشفَّرة كجزء أساسي من اقتصادها المستقبلي، وتشمل المبادرات مشاريع المدن الذكية وتمويل التجارة المرمّز، مع مواصلة تطوير القوانين لتحقيق التوازن بين الابتكار وحماية المستثمرين.

المملكة العربية السعودية

تبنّت المملكة العربية السعودية موقفًا حذرًا للغاية تجاه العملات المشفَّرة مقارنة بالإمارات، مستندةً إلى مخاوف المخاطر المالية واعتبارات التمويل الإسلامي.

حتى عام 2025، لا يوجد قانون محدد في السعودية يشرّع أو ينظم تداول العملات المشفَّرة، وفي الوقت نفسه، هناك حظر ضمني على بعض الأنشطة المرتبطة بها. منذ عام 2018، حذّر البنك المركزي السعودي (سابقًا مؤسسة النقد العربي السعودي – SAMA) وهيئة السوق المالية مرارًا من أن العملات المشفَّرة ليست أصولًا قانونية معترفًا بها وأن التعامل بها ينطوي على مخاطر عالية. وفي عام 2019، أصدرت وزارة المالية بيانًا رسميًا نصحت فيه الجمهور بعدم الاستثمار أو التداول بالعملات المشفَّرة، مشيرةً إلى أن هذه الأصول خارج نطاق الإشراف الرسمي ولا تُعتبر عملة قانونية.

كما يُحظر على البنوك السعودية معالجة أي معاملات مرتبطة بالعملات المشفَّرة إلا بموافقة صريحة من الجهات التنظيمية، ما يعني عمليًا أن البنوك والمؤسسات المالية لا تقدم خدمات التداول أو الحفظ أو الصرف للعملات المشفَّرة.
وباختصار: تداول العملات المشفَّرة غير مسموح به فعليًا ضمن النظام المالي الخاضع للتنظيم في السعودية. لا توجد بورصات مرخصة للعملات المشفَّرة تعمل في المملكة حتى 2025. أي خدمات محلية في هذا المجال محرّمة قانونيًا.

مع ذلك، لا يعني هذا غيابًا تامًا للأنشطة المتعلقة بالعملات المشفَّرة. تُقدّر السعودية بأنها ثاني أكبر سوق إقليمي للعملات المشفَّرة من حيث عدد المستخدمين (بعد الإمارات). هناك اهتمام شعبي واسع، خصوصًا بين فئة الشباب التي تشكّل غالبية السكان. يلجأ الكثير من السعوديين إلى أسواق التداول من شخص لشخص (P2P) أو منصات خارجية للوصول إلى العملات المشفَّرة. تُظهر بيانات Chainalysisمستويات مرتفعة من حجم المعاملات الرقمية في السعودية، مما يشير إلى وجود تداول واسع النطاق بشكل غير رسمي. الحكومة تعترف ضمنيًا بهذا الاهتمام، لكنها تفضّل نهجًا محافظًا لتجنب المخاطر الشرعية وحماية المستهلك. في التمويل الإسلامي، هناك نقاشات حول مدى شرعية العملات المشفَّرة. لم تُعلن السلطات السعودية صراحة أنها محرّمة، لكن الطبيعة المضاربية وعدم اليقين جعلت الجهات التنظيمية مترددة في منحها أي اعتماد رسمي.

بدلاً من تبنّي العملات المشفَّرة العامة، تركز السعودية على تقنية البلوك تشين والأصول الرقمية الخاضعة للرقابة. عمل البنك المركزي السعودي بنشاط على مشاريع العملات الرقمية للبنوك المركزية.(CBDC) في عام 2019، تعاونت مؤسسة النقد مع مصرف الإمارات المركزي في مشروع "عابر(Aber) "وهو مشروع مشترك نجح في اختبار عملة رقمية بين السعودية والإمارات لتسوية المدفوعات بين البنوك عبر الحدود. وفي عام 2024، انضمت السعودية إلى مشروع mBridgeبقيادة بنك التسويات الدولية (BIS)،وهو مشروع تجريبي يشمل عدة بنوك مركزية (بما في ذلك الصين والإمارات وهونغ كونغ) لاستخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية في المدفوعات الدولية.

تشير هذه المشاريع إلى أن السعودية تحظر تداول العملات المشفَّرة الخاصة، لكنها تسعى لتسخير تقنية دفاتر الحسابات الموزّعة (DLT) في الأغراض النقدية الرسمية.

كما تشجع الحكومة تطوير البلوك تشين في قطاعات غير نقدية، مثل: إدارة سلاسل التوريد، الهويات الرقمية، ترميز الأصول المالية.

في القطاع الخاص: تستثمر البنوك والشركات السعودية في مشاريع الترميز(Tokenization) . أفاد تقرير Carnegieأن مؤسسات مثل بنك الرياض تعمل مع شركاء دوليين لترميز تمويل التجارة والسندات. يتضمن برنامج رؤية السعودية

2030، الذي يركز على تنويع الاقتصاد الرقمي، دعمًا لصناديق الابتكار المالي(FinTech) . أطلقت المملكة مبادرة Fintech Saudiوالبيئة التجريبية التنظيمية (Regulatory Sandbox) عبر البنك المركزي، ما سمح باختبار بعض المنتجات الرقمية (لكن ليس بورصات العملات المشفَّرة العامة، التي لا تزال محظورة).

الخلاصة:
يمكن وصف سياسة السعودية الحالية بأنها "استكشاف حذر": التداول العام للعملات المشفَّرة محظور أو مثبَّط رسميًا،والسبب هو المخاوف المتعلقة بالاحتيال، والتقلبات، والامتثال للشريعة. لكن المملكة لا تتجاهل ثورة العملات المشفَّرة –بل تدرس التكنولوجيا الأساسية وتتبناها بشكل انتقائي وتحت رقابة صارمة.

الجهات التنظيمية تكرّر أن الاستثمار في العملات المشفَّرة غير المرخّصة مخالف للقانون لحماية المواطنين من الاحتيال والخسائر. كما نُفّذت حملات لمكافحة الترويج لمشاريع العملات المشفَّرة الاحتيالية داخل المملكة.

وفي الوقت نفسه: تستعد السعودية لمستقبل قد يكون للأصول الرقمية دور فيه، فهي تبني البنية التحتية للتكنولوجيا المالية، وتدرّب الكفاءات في مجال البلوك تشين (مثل جهود الأكاديمية السعودية الرقمية) وتضع الأسس لإطلاق عملة رقمية للبنك المركزي (الريال الرقمي) إذا قررت ذلك.

تشير التصريحات الرسمية إلى أن CBDCللأفراد قيد الدراسة، وأن أي إطلاق سيكون تدريجيًا ولن يتم إلا إذا أضاف قيمة للنظام النقدي.

حتى عام 2025: لم تُصدر السعودية أي عملة رقمية للأفراد بعد، لكن هناك نية واضحة لمواكبة التطورات العالمية لتجنب التخلف عن ركب التمويل الرقمي، مع الإبقاء على رقابة صارمة.

من المحتمل أن نشهد تشريعات رسمية للعملات المشفَّرة في السنوات المقبلة (إذ تتردد شائعات حول مشاريع قوانين قيد الإعداد) لكن الوضع الحالي هو: "الترقب وبناء القدرات"، بينما يعتمد المستثمرون في المملكة غالبًا على منصات خارجية أو قنوات غير رسمية، وهو وضع ستسعى الحكومة لمعالجته عند وضع الإطار التنظيمي الكامل.

البحرين
تبنّت البحرين نهجًا تقدميًا قائمًا على التنظيم تجاه العملات المشفَّرة، بهدف أن تصبح مركزًا للتكنولوجيا المالية مع ضمان رقابة قوية. كانت البحرين واحدة من أوائل دول مجلس التعاون التي وضعت إطارًا تنظيميًا للأصول المشفَّرة: ففي وقت مبكر من عام 2019، أصدر مصرف البحرين المركزي (CBB) لوائح لتنظيم "خدمات الأصول المشفَّرة" وسمح لشركات العملات المشفَّرة بالعمل ضمن بيئة تنظيمية تجريبية(Sandbox) .

بحلول عامي 2022–2023، دمجت البحرين الأصول المشفَّرة بالكامل ضمن لوائحها المالية. يصنّف مصرف البحرين المركزي الأصول المشفَّرة كنوع من الأدوات المالية وعدّل لوائحَه لإدراج متطلّبات الترخيص للبورصات والوسطاء وأمناء الحفظ. في عام 2023، حدّث CBB إطاره التنظيمي للأصول المشفَّرة، فصنّف الأصول المشفَّرة رسميًا كأوراق مالية وعزّز لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) للأنشطة المشفَّرة.

تتماشى هذه التحديثات مع معايير مجموعة العمل المالي(FATF) ، وتوضح أن شركات العملات المشفَّرة مطالبة باتباع نفس معايير الامتثال والتقارير كبقية المؤسسات المالية.

نتيجةً لذلك: حصلت عدة بورصات عملات مشفَّرة على تراخيص في البحرين، وتخدم السوق المحلي والشرق الأوسط تحت إشراف البحرين. مثال ذلك Rain Financial، إحدى أولى البورصات المرخّصة في المنطقة، التي تخضع لتنظيم CBB منذ 2019.

حجم السوق المحلي في البحرين هو الأصغر في مجلس التعاون (بسبب قلة عدد السكان)، لكنه يتفوّق من حيث التطور التنظيمي. تتبنى الحكومة نهجًا يرى أن تبنّي التكنولوجيا المالية يدعم دور البحرين كمركز مصرفي إقليمي. وتنسجم العملات المشفَّرة مع سمعة البحرين في التحرر المالي (كانت من أوائل الدول التي تبنّت المصرفية المفتوحة في المنطقة).

يركز CBB على حماية المستثمرين والبنية التحتية بدلًا من التوسع السريع. يجب ترخيص جميع مزوّدي خدمات العملات المشفَّرة وخضوعهم للإشراف. توجد قواعد حول فصل أموال العملاء، وكفاية رأس المال للبورصات، ومتطلبات الأمن السيبراني. في 2024، حدّثت البحرين لوائح التمويل الجماعي والمصرفية المفتوحة لتشمل الأوراق المالية المرمّزة، ما يبرز جهودها لدمج التمويل التقليدي مع الأصول الرقمية.

كما استكشفت البحرين العملات الرقمية للبنوك المركزية والمدفوعات: شاركت في مشروع Jasarبقيادة JP Morgan وتجارب أخرى باستخدام شبكة JPM البلوكتشين للمدفوعات عبر الحدود. أجرت البحرين عدة اختبارات للتشغيل البيني للتحويلات الدولية، وهي الآن في مرحلة التجريب لمبادرات عملة رقمية للبنك المركزي أو أنظمة دفع رقمية. ترى البحرين في المشاركة في مثل هذه المشاريع أمرًا حاسمًا للبقاء متقدمة تقنيًا.

الخلاصة:

- تعتمد البحرين سياسة "الابتكار مع الالتزام بالامتثال."
- تستقطب الشركات العاملة في مجال العملات المشفَّرة ضمن شروط تنظيمية واضحة (مثل حصول Binanceعلى ترخيص الفئة 4 في البحرين في 2022)
- أصبحت البحرين ملاذًا منظمًا للعملات المشفَّرة في الخليج، تاليًا للإمارات.
- تجربتها تقدم نموذجًا لتطبيق الرقابة على العملات المشفَّرة، وقد أثّرت لوائحها في مناقشات دول أخرى.
- تقدم البحرين للمستخدمين والمستثمرين أعلى درجات اليقين القانوني في المنطقة بفضل إطار CBB الصارم والداعم.
- من المتوقع أن تواصل البحرين تحديث لوائحها بما يتماشى مع المعايير العالمية، لتظل بيئة متوافقة وتنافسية مع نضوج السوق.

سلطنة عُمان

تطورت سياسة عُمان مؤخرًا من التحفّظ شبه الكامل إلى الانفتاح المدروس بموجب إطار تنظيمي جديد. تاريخيًا، كانت السلطات العُمانية حذرة: فقد حذّر البنك المركزي العُماني من أن العملات المشفَّرة غير منظمة ولا تُعتبر عملة قانونية.لكن مع إدراك الاتجاه العالمي، شرعت السلطنة في بناء إطار قانوني للأصول الرقمية.

في أوائل 2023، أعلنت هيئة أسواق المال العُمانية (وتعرف حاليًا باسم هيئة الأسواق المالية العُمانية FMA)عن إعداد إطار تنظيمي للأصول الافتراضية.

وفي أواخر 2023، أصدرت عُمان "إطارًا تنظيميًا مؤقتًا "لمزوّدي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs). يتضمن هذا الإطار متطلبات الترخيص لأي جهة تقدم خدمات تداول أو حفظ العملات المشفَّرة، ويحدد التزامات AML/CFT وفقًا لإرشاداتFATF .

باختصار، قررت عُمان السماح بالأنشطة المشفَّرة تحت إشراف حكومي صارم. فتحت الحكومة باب التقديم للحصول على تراخيصVASP ، ما يشير إلى استعدادها للسماح للشركات والبورصات بالعمل وفق معايير الأمن والامتثال.

رغم أن اللوائح مؤقتة، فإنها أحرزت تقدمًا ملموسًا: منحت الحكومة العُمانية تراخيص لشركتين على الأقل لإنشاء مراكز بيانات وتعدين العملات المشفَّرة. يعكس هذا رغبة السلطنة في استغلال ميزة انخفاض تكاليف الطاقة أو الطاقة الفائضة لتصبح لاعبًا في البنية التحتية للعملات المشفَّرة. في منتصف 2023، أعلنت عُمان عن خطط لإنشاء بورصة وطنية للعملات المشفَّرة؛ حتى عام 2025 لم تُطلق المنصة بعد، لكن البنية التحتية القانونية قيد الإعداد.

الارتباط بالرؤية الاقتصادية

ترتبط هذه الخطوة باستراتيجية السلطنة الأوسع لجذب الاستثمارات التقنية: ترى عُمان أن تجارب دول مثل الإمارات والبحرين ناجحة، وتسعى لتجنب التخلّف عن الركب. تؤكد FMA أن الأصول الرقمية ليست عملة قانونية، وأن أي نشاط يجب ألا يهدد الاستقرار المالي أو يسمح بتمويل غير مشروع. من المتوقع إصدار تشريعات أو مراسيم سلطانية لتثبيت الإطار القانوني قريبًا. دخول عُمان المتأخر نسبيًا في مجال تنظيم العملات المشفَّرة يسمح لها بتبنّي أفضل الممارسات والمعايير الدولية التي تطورت لاحقًا.

العملات المُشفَّرة عالميًا وفي منطقة الخليج

الخلاصة:

- عُمان تتحول تدريجيًا من سياسة التحفظ إلى التسهيل المنضبط.
- بحلول 2025، أصبح من الممكن لشركات العملات المشفَّرة العمل قانونيًا في السلطنة إذا حصلت على التراخيص اللازمة، وهو تطور مهم مقارنة بالسنوات السابقة.
- منح تراخيص لشركات التعدين يعكس اهتمام السلطنة بالبنية التحتية لاقتصاد العملات المشفَّرة.
- مع نضوج الإطار القانوني، قد تسمح عُمان بإطلاق بورصات محلية وخدمات حفظ أصول رقمية، ما يوفر حماية أكبر للمستثمرين المحليين.
- السياسة الحالية يمكن تلخيصها بـ" :التنظيم أولًا، ثم التبني – "لضمان وضع جميع الضوابط قبل الانفتاح الكامل.

قطر

اتبعت قطر أحد أكثر المواقف تقييدًا للعملات المشفَّرة في العالم، رغم وجود مؤشرات حديثة على انفتاح محدود في سياقات محددة.

منذ عام 2018، فرض مصرف قطر المركزي (QCB)حظرًا فعليًا على البنوك والمؤسسات المالية المحلية يمنعها من التعامل بالعملات المشفَّرة. صدر تعميم صريح ينص على عدم السماح بالتداول بالعملات المشفَّرة، مع فرض عقوبات محتملة على المخالفين. استندت هذه السياسة إلى مخاوف تتعلق بالاحتيال وغسل الأموال والسيادة النقدية (وربما اعتبارات الامتثال للشريعة الإسلامية كما في السعودية)

نتيجة لذلك: لم يُسمح للشركات أو البورصات المتخصصة بالعملات المشفَّرة بالعمل علنًا في قطر. يُحظر استخدام العملات المشفَّرة في المدفوعات. حتى خلال كأس العالمFIFA 2022 ، لم تسمح قطر بأي ترويج للعملات المشفَّرة أو أجهزة صرف آلي لتحويلها، نظرًا لموقف الجهات التنظيمية الرافض.

في السنوات الأخيرة، بدأت قطر في استكشاف الأصول الرقمية ضمن أطر محدودة ومراقبة: التطور الأبرز جاء عبر مركز قطر المالي (QFC) - منطقة أعمال خاصة في الدوحة لها بيئة قانونية وتنظيمية مستقلة للخدمات المالية. في عام 2023، قدّمت هيئة تنظيم مركز قطر المالي إطارًا للأصول الرقمية .(Digital Assets Framework) يهدف هذا الإطار إلى السماح بأنشطة محدودة للأصول الافتراضية تحت مظلةQFC . من المتوقع أن يتم اعتماد الإطار وتنفيذه بالكامل بحلول منتصف 2025.

يشمل هذا الإطار:

- ترميز الأصول الحقيقية (مثل العقارات أو السندات الرقمية)
- حفظ الأصول الرقمية وخدمات مؤسسية محدودة.
- استبعاد العملات المشفَّرة العامة (مثل بيتكوين وإيثريوم) والعملات المستقرة من الأنشطة المسموح بها.
- التركيز على الأصول الرقمية الاستثمارية ومنصات التمويل المعتمدة على البلوك تشين، بدلًا من تداول العملات المشفَّرة للمستهلكين.

بهذا، تسعى قطر لتمييز الترميز والاستخدام المؤسسي للتكنولوجيا عن العملات المشفَّرة المضاربية. يمكن مثلًا لشركة مرخصة ضمن QFCترميز عقار أو إصدار سند رقمي تحت إشراف تنظيمي، وهو نهج حذر للتعامل مع الأصول الرقمية.

المناطق الحرة والابتكار المالي: أسست قطر منطقة تنظيمية مخصصة للأصول الرقمية، يُنظر إليها كمنطقة اقتصادية خاصة أو بيئة تجريبية (Sandbox). كما تعمل هيئة المناطق الحرة القطرية على جذب الشركات الناشئة في البلوك تشين تحت رقابة صارمة. هذه الخطوات تشير إلى أن قطر تدرك إمكانات تقنية البلوك تشين والترميز (خاصة في تمويل التجارة والأوراق المالية الرقمية)، رغم استمرار حذرها من العملات المشفَّرة العامة كوسيلة دفع أو استثمار.

الوضع الحالي للمستهلكين والعملات المشفَّرة: لا يزال الحظر المفروض على تداول العملات المشفَّرة ساريًا في جميع أنحاء البلاد (خارج نطاق QFC المحدود). لا يمكن للمقيمين في قطر شراء أو بيع العملات المشفَّرة عبر قنوات محلية بشكل قانوني. تشير الأدلة إلى أن بعض المواطنين والمقيمين يستخدمون منصات أجنبية للتداول، كما يحدث في

العملات المُشفَّرة عالميًا وفي منطقة الخليج

معظم الدول المقيدة. لم تعلن الحكومة نية لرفع الحظر قريبًا.

مشروع العملة الرقمية للبنك المركزي(CBDC)
تركّز قطر في خطوتها المقبلة على العملات الرقمية للبنوك المركزية: أعلن مصرف قطر المركزي في 2025 أنه أكمل البنية التحتية لمشروع عملة رقمية بالجملة، ويستعد لاختبار عملة رقمية للتسويات بين البنوك. قد يتم لاحقًا التوسع إلى عملة رقمية للأفراد إذا رأت السلطات أنها تحقق فوائد اقتصادية ونقدية. على غرار جيرانها، ترى قطر أن العملة الرقمية الرسمية أفضل من العملات المشفَّرة الخاصة لتلبية الطلب على المدفوعات الأسرع والأرخص.

الخلاصة:

- تواصل قطر حظر الأنشطة التقليدية للعملات المشفَّرة بالنسبة للمستهلكين والشركات المحلية.
- تعكس سياستها رؤية صارمة بأن هذه الأصول عالية المخاطر وغير متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- ومع ذلك، من خلال مركز قطر المالي، تتبنى الدولة ابتكارات محدودة في الأصول الرقمية (مثل الترميز ومنصات البلوك تشين المؤسسية)
- هذا النهج المزدوج يمكّن قطر من الحفاظ على موقفها المحافظ، مع تجنب التخلف عن ثورة التكنولوجيا المالية.

- الوضع القانوني للعملات المشفَّرة في قطر هو "غير قانوني "حاليًا، ولا توجد نية معلنة لتغييره في المدى القريب.
- لكن قطر تتعلم وتبني خبرتها من خلال مشاريع تجريبية، وقد تتبنى لوائح أشمل مستقبلًا إذا استقر السوق العالمي.
- حتى الآن، تبقى قطر من أقل الدول صداقة للعملات المشفَّرة عالميًا، رغم مشاركتها المتزايدة خلف الكواليس في البنية التحتية للأصول الرقمية.

العملات المُشفَّرة عالميًا وفي منطقة الخليج

المخاطر الرئيسية للعملات المشفَّرة

رغم أن العملات المشفَّرة والأصول الافتراضية قد اكتسبت زخمًا عالميًا، إلا أنها تنطوي على مجموعة من المخاطر التي يجب على الأفراد والاقتصادات والجهات التنظيمية أخذها بعين الاعتبار بعناية. فيما يلي أهم فئات المخاطر المرتبطة بالعملات المشفَّرة:

1.المخاطر الاقتصادية (التقلب وعدم الاستقرار)
تشتهر العملات المشفَّرة بتقلب أسعارها الحاد.الارتفاعات والانخفاضات المفاجئة أمر شائع:شهدت البيتكوين تاريخيًا عدة انخفاضات تتراوح بين 50–80.%حتى عام 2025، تظل تقلبات البيتكوين أعلى بنحو 5–4مرات من الذهب أو مؤشرات الأسهم.هذا التذبذب الحاد يشكل مخاطر كبيرة على المستثمرين الأفراد (خطر الخسائر الفادحة)، ويجعل العملات المشفَّرة غير مناسبة كمخزن مستقر للقيمة أو وحدة حساب.

إذا تبنت دولة ما العملات المشفَّرة المتقلبة على نطاق واسع: قد يؤدي ذلك إلى إدخال عدم استقرار اقتصادي،حيث يمكن أن تتأثر ثروات الأفراد بشكل كبير، ما ينعكس على الإنفاق الاستهلاكي والثقة الاقتصادية.

حذّر صندوق النقد الدولي من أن الانتشار الواسع للعملات المشفَّرة قد يقوّض الاستقرار النقدي،خصوصًا في الأسواق الناشئة،من خلال إضعاف فعالية السياسة النقدية وإمكانية تسهيل هروب رؤوس الأموال.

مثال: إذا تخلّى الناس عن العملة المحلية لصالح البيتكوين أثناء التضخم المرتفع، فإن البنك المركزي يفقد السيطرة على عرض النقد وأسعار الفائدة، ما يزيد من تفاقم الأزمة.كما أن فقاعات المضاربة والانهيارات (مثل أعوام 2018 و2022) يمكن أن تؤدي إلى تآكل المدخرات وتداعيات اجتماعية.

بخلاف الأوراق المالية المنظمة، لا توجد آليات لوقف التداول (Circuit Breakers) في أسواق العملات المشفَّرة، ما يجعل الانهيارات تحدث خلال ساعات.
يخشى صناع السياسات أن يؤدي تراكم الثروة في أصول غير مستقرة إلى تداعيات واسعة (مثل تراجع الاستهلاك أو ضغوط مالية على المستثمرين)على المستوى النظامي، يمكن أن تؤدي أحداث رئيسية في السوق (مثل انهيار عملة مستقرة كبرى) إلى تهديد الاستقرار المالي إذا تعرضت البنوك والمؤسسات لها.

باختصار، التقلب يظل أكبر المخاطر الاقتصادية، وعدم اليقين في تقييمات العملات المشفَّرة يجعلها أساسًا هشًّا للتخطيط الاقتصادي أو المالي الشخصي. حتى يتم التحكم في التقلبات، يعتبر معظم الاقتصاديين أن الأصول المشفَّرة عالية المخاطر، ولا توجد أي دولة (باستثناء عدد قليل من الدول الصغيرة) تعتمد العملات المشفَّرة كعملة قانونية لهذا السبب.

2.المخاطر التنظيمية والقانونية (عدم اليقين وتطور السياسات)
لا يزال الوضع التنظيمي للعملات المشفَّرة في طور التطوير في العديد من الدول،مما يخلق حالة من عدم اليقين القانوني.يواجه المستخدمون والشركات خطر تغير القوانين المفاجئ أو تشديد الرقابة الحكومية.
أمثلة:

- دول مثل الصين والكويت فرضت حظرًا كاملًا على تداول العملات المشفَّرة وتعدينها،ما يجعل الأصول الرقمية فجأة غير قابلة للتداول أو حتى مجرَّمة قانونيًا.
- حتى في الأسواق المتساهلة، يتم تحديث متطلبات الترخيص والضرائب والتقارير باستمرار.
- عدم وجود لوائح موحدة عالميًا يعني أن منصة تداول قد تكون قانونية في دولة أ ومحظورة في دولة ب ويمكن أن يؤدي هذا التفاوت إلى تجميد أموال المستخدمين إذا منعت دولهم التحويلات إلى البورصات.

تشمل المخاطر التنظيمية أيضًا: إمكانية فرض قيود صارمة مستقبلية:تدرس العديد من الحكومات قوانين جديدة بشأن الضرائب وحماية المستثمرين ومكافحة غسل الأموال.القرارات المفاجئة (مثل إعلان هيئة الأوراق المالية الأمريكية أن بعض العملات رموز مالية) تؤثر بشكل كبير على القيم السوقية وسهولة التداول.

في بعض الدول، يظل وضع العملات المشفَّرة رماديًا قانونيًا، مما يقلل من قدرة المستخدمين على المطالبة بحقوقهم في حال انهيار منصة تداول، حيث قد لا تعترف المحاكم بالعملات المشفَّرة كملكية واضحة.
اللوائح الحديثة مثل MiCAفي الاتحاد الأوروبي وقاعدة السفر (Travel Rule) من FATF تفرض متطلبات تقارير شديدة، قد تؤدي لإغلاق الشركات غير المتوافقة، مما يضر المستخدمين.

بشكل عام: المخاطر التنظيمية تكمن في أن الأرضية القانونية في عالم العملات المشفَّرة غير مستقرة وحتى نضوج الأنظمة التنظيمية وتوحيدها عالميًا، يظل المشاركون يواجهون عدم يقين قد يؤثر سلبًا على الاستثمارات كما أن التحايل التنظيمي (Regulatory Arbitrage)قد يجعل الشركات تنتقل إلى دول أقل تشددًا، مما يزيد المخاطر على المستخدمين عند حدوث تغييرات مفاجئة.

3.المخاطر التقنية والأمنية (القابلية للتوسع، الاختراقات، الثغرات)
تعتمد العملات المشفَّرة على تقنيات معقدة (سلاسل الكتل، بروتوكولات التشفير) تحمل بدورها مخاطر كبيرة.

قابلية التوسع والأداء: شبكات كبرى مثل بيتكوين وإيثريوم واجهت اختناقات عند ارتفاع الطلب،مما أدى إلى بطء المعاملات وارتفاع الرسوم.لا تزال العديد من الشبكات أقل كفاءة من أنظمة الدفع التقليدية:مثلًا، تعالج بيتكوين حوالي 7معاملات في الثانية فقط.

الأمن السيبراني: تعاني صناعة العملات المشفَّرة من اختراقات ضخمة:تمكّن القراصنة من سرقة مليارات الدولارات من البورصات والمحافظ والعقود الذكية.
أمثلة بارزة: اختراق (2014) Mt. Gox، Coincheck (2018)، والاختراقات المستمرة في التمويل اللامركزي(DeFi) . بعكس البنوك، العملات المسروقة نادرًا ما يتم استردادها ولا توجد ضمانات تأمين. يواجه الأفراد مخاطر:سرقة المفاتيح الخاصة، هجمات التصيّد، فقدان الوصول إلى المحافظ ، فقدان كلمة السر أو الجهاز يعني فقدان الأموال نهائيًا.

أخطاء العقود الذكية: أي خلل في الشيفرة قد يؤدي إلى سحب الأموال من البروتوكول، كما حدث في اختراق Poly Networkوغيره.

عدم النضج التقني: شبكات البلوك تشين الجديدة قد تحتوي على ثغرات غير مكتشفة تؤدي إلى فشل الإجماع.رغم أن شبكات مثل بيتكوين وإيثريوم أثبتت قوتها، فقد شهدت شبكات أصغر توقفات مؤقتة.

مخاطر مستقبلية:

- الحوسبة الكمية تمثل تهديدًا محتملًا على التشفير المستخدم حاليًا (يتم تطوير حلول مضادة)
- مخاطر المستخدم:
صعوبة الاستخدام تزيد الأخطاء البشرية، مثل إرسال الأموال لعناوين خاطئة (عملية غير قابلة للإلغاء)
- غياب الحماية المؤسسية يجعل المستخدمين عرضة للاحتيال.

الخلاصة:لا تزال العملات المشفَّرة بيئة عالية المخاطر من الناحية التقنية.وحتى نضج التكنولوجيا (بإطار أمني أفضل، تأمين، وحماية للمستخدم)، سيظل خطر الاختراقات والأعطال التقنية مصدر قلق أساسي.

4.المخاطر البيئية (استهلاك الطاقة والبصمة الكربونية)
من أبرز الجوانب السلبية المثيرة للجدل في العملات المشفَّرة – خصوصًا العملات القائمة على آلية إثبات العمل (Proof-of-Work) مثل البيتكوين – هو الاستهلاك العالي للطاقة.

تتطلب عملية تعدين البيتكوين حسابات مكثفة يقوم بها معدّنون موزَّعون عالميًا،ويُقدّر استهلاكها للكهرباء بحوالي 150–130تيراواط/ساعة سنويًا حتى منتصف عشرينيات القرن الحالي وهو استهلاك يعادل استهلاك دولة متوسطة الحجم مثل بولندا أو ماليزيا.

يترتب على ذلك بصمة كربونية كبيرة، خصوصًا عندما تعتمد عمليات التعدين على الطاقة المستخرجة من الوقود الأحفوري.

أشار تقرير لصندوق النقد الدولي عام 2024 إلى أن التعدين (مع مراكز البيانات) شكّل حوالي 2%من إجمالي استهلاك الكهرباء العالمي في 2022، وقد يرتفع إلى 3.5%في غضون سنوات قليلة إذا

العملات المُشفَّرة عالميًا وفي منطقة الخليج

استمرت الاتجاهات الحالية .تشمل الآثار البيئية الانبعاثات الكربونية المساهمة في تغير المناخ:تشير التوقعات إلى أن التعدين وحده قد ينتج 0.7%من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عالميًا بحلول 2027 إذا لم يتم الحد منه كما يمكن أن يؤدي التعدين إلى:ضغط على شبكات الكهرباء المحلية،زيادة النفايات الإلكترونية الناتجة عن الأجهزة القديمة بسرعة.

هذه الآثار البيئية أثارت ردود فعل قوية:بعض الدول (مثل الصين في 2021) والمناطق (مثل ولاية نيويورك) فرضت حظرًا أو قيودًا على التعدين بسبب استهلاك الطاقة.

هناك أيضًا مخاطر سمعة :قد تتعرض الشركات المرتبطة بالبيتكوين للانتقاد لدعمها غير المباشر لنشاط عالي الانبعاثات،ما لم تعتمد على تعويض الكربون أو مصادر الطاقة المتجددة.

مع ذلك، ليست جميع العملات المشفَّرة ضارة بالبيئة بنفس القدر.بدأت الصناعة بالتحول نحو الوعي البيئي:مثل انتقال شبكة إيثريوم من إثبات العمل إلى إثبات الحصّة (Proof-of-Stake) عام 2022،ما خفّض استهلاك الطاقة بنسبة تفوق 99.9%، وبالتالي قلّل أثرها البيئي بشكل كبير.
تعتمد العديد من الشبكات الجديدة آليات إجماع أكثر كفاءة (مثل إثبات الحصّة وإثبات السلطة)كما يتزايد استخدام التعدين للطاقة المتجددة رغم تفاوت التقديرات.

ومع ذلك لا تزال البيتكوين وبعض العملات الأخرى القائمة على إثبات العمل مستهلكة رئيسية للطاقة حتى عام 2025.يشكل هذا الاستهلاك خطرًا على تحقيق الأهداف المناخية،وقد يؤدي إلى تشديد اللوائح (مثل فرض ضرائب كربون على التعدين أو حظره في بعض الدول).

هناك أيضًا تكلفة الفرصة البديلة:الطاقة المستهلكة في التعدين كان يمكن استخدامها لدعم أنشطة اقتصادية أخرى.

الخلاصة:تمثل البصمة البيئية للتعدين تحديًا كبيرًا أمام استدامة العملات المشفَّرة،وهو خطر رئيسي ما لم يتم الحد منه عبر:تطوير التكنولوجيا(تحول الشبكات نحو آليات إجماع أكثر كفاءة) أو إجراءات السياسات (مثل الحوافز للتعدين الأخضر).

يجب على الأفراد والمؤسسات المهتمة بمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) أخذ هذا العامل بعين الاعتبار عند التعامل مع العملات المشفَّرة القائمة على إثبات العمل.

الخاتمة

يُمثّل مجال العملات الافتراضية المتطور – من البيتكوين إلى العملات الرقمية للبنوك المركزية – (CBDCs) نقطة التقاء بين التكنولوجيا والتمويل والسياسات.على المستوى العالمي، نرى تفاعلًا ديناميكيًا بين الابتكار والتنظيم توفر العملات المشفَّرة فرصًا اقتصادية جديدة (الاستثمار، الشمول المالي، الكفاءة) لكنها أيضًا تنطوي على مخاطر كبيرة (التقلبات، الاحتيال، المخاطر النظامية) تسعى البنوك المركزية والجهات التنظيمية للتصدي لها.استجابت بعض الدول بدمج هذه الأصول الرقمية في الإطار التنظيمي (مثل الاتحاد الأوروبي والبحرين) بينما فرضت أخرى قيودًا أو حظرًا لحماية اقتصاداتها (كما في الصين والكويت.(

في منطقة مجلس التعاون الخليجي، تتباين السياسات بين الدول المتبنية (الإمارات، البحرين) والدول المتشددة (الكويت، قطر) ودول تتبنى نهجًا وسطًا.تعكس هذه التوجهات رؤى اقتصادية مختلفة:بعض الدول تهدف لتصبح مراكز تكنولوجيا مالية، فيما تفضل أخرى تعزيز الضوابط المالية المحافظة.من الجدير بالذكر أن الدول الأكثر انفتاحًا لم تمنح العملات المشفَّرة حرية مطلقة؛بل أدمجتها ضمن أطر ترخيص ورقابة صارمة للحد من إساءة الاستخدام والتقلبات.في الوقت ذاته، تتواصل مناقشات العملات الرقمية السيادية (CBDCs)بالمنطقة، مثل مشروع العملة الرقمية المشترك بين السعودية والإمارات، ما يشير إلى أن الحكومات ترى في التكنولوجيا الرقمية المالية تحولًا جذريًا،حتى وإن لم تتبنّ العملات المشفَّرة العامة غير المنظمة.

من الناحية التقنية،تشهد تقنيات البلوك تشين والتشفير تطورًا سريعًا يجعل أنظمة العملات الرقمية أكثر كفاءة وقابلية للتوسع.قد تسهم هذه النضوجات في معالجة بعض المخاوف (مثل استهلاك الطاقة وسرعة المعاملات) ما قد يجعل تطبيقات العملات المشفَّرة أكثر عملية في التمويل اليومي.مع ذلك، لا يمكن للتكنولوجيا وحدها حل جميع التحديات:حماية المستهلك، السيادة النقدية، مكافحة الجرائم المالية تتطلب حوكمة رشيدة.

الخلاصة:أصبحت العملات الافتراضية عنصرًا دائمًا في المشهد المالي العالمي.تتعلم الحكومات حول العالم – بما في ذلك دول الخليج – وتتكيّف في الوقت الفعلي، سعيًا للاستفادة من الابتكار (مثل تحسين أنظمة المدفوعات وتنويع الاقتصاد)مع الحد من مخاطره.التحدي الأساسي يتمثل في تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار المالي والتكنولوجي، وضمان الاستقرار والأمن المالي.
يتطلب هذا التوازن تعاونًا دوليًا مستمرًا (من خلال هيئات مثل FATF وصندوق النقد الدولي)، تحديث القوانين واللوائح لمواكبة التقدم التكنولوجي و حوارًا دائمًا بين صناعة العملات المشفَّرة والجهات التنظيمية.بالنسبة للجمهور والمستثمرين، أصبح فهم أنواع العملات الافتراضية والأنظمة الحاكمة لها ضرورة –وهو ما سلّط هذا التقرير الضوء عليه– لتمكينهم من التنقل في العصر الرقمي المالي الجديد بأمان وفعالية.

العملات المُشفَّرة عالميًا وفي منطقة الخليج

المصادر:

تستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى بيانات وتحليلات حديثة من مؤسسات موثوقة، بما في ذلك أبحاث Crypto.com (لبيانات اعتماد المستخدمين)، وStatista، وتقارير صندوق النقد الدولي (IMF) وبنك التسويات الدولية (BIS) والبنك الدولي، و Chainalysis(لاتجاهات السوق ورؤى اعتماد العملات الرقمية إقليميًا)، بالإضافة إلى بيانات وتصريحات رسمية وأخبار من حكومات ومصارف مركزية في دول مجلس التعاون الخليجي. تم الاستناد في عرض أبرز التطورات الخاصة بكل دولة خليجية إلى بيانات حكومية وتقارير إخبارية موثوقة.

الروابط:

Global crypto owners reached 700 million in April; Crypto.com obtained the restricted dealer registration in Canada
https://crypto.com/us/market-updates/crypto-market-pulse-weekly-19-05-2025
Global Cryptocurrency Adoption in 2025: A Country-by-Country Breakdown | by Alexandre Lores | Quantum Economics | Medium
https://medium.com/quantum-economics/global-cryptocurrency-adoption-in-2025-a-country-by-country-breakdown-047ebc6b6734
Cryptocurrency Ownership Data – Triple-A
https://www.triple-a.io/cryptocurrency-ownership-data
2024 Global Crypto Adoption Index - Chainalysis
https://www.chainalysis.com/blog/2024-global-crypto-adoption-index/
Bitcoin Volatility Guide: Trends & Insights for Investors | iShares - Blackrock
https://www.ishares.com/us/insights/bitcoin-volatility-trends
Markets in Crypto-Assets Regulation (MiCA)
https://www.esma.europa.eu/esmas-activities/digital-finance-and-innovation/markets-crypto-assets-regulation-mica
Countries Where Bitcoin Is Legal and Illegal
https://www.investopedia.com/articles/forex/041515/countries-where-bitcoin-legal-illegal.asp
Kuwait bans crypto and virtual asset transactions
https://cointelegraph.com/news/crypto-kuwait-bans-crypto-and-virtual-assets-transactions
IMF lays out crypto action plan, recommends against legal tender status | Reuters
https://www.reuters.com/technology/imf-lays-out-crypto-action-plan-recommends-against-legal-tender-status-2023-02-24/
Central bank body BIS delivers stark stablecoin warning | Reuters
https://www.reuters.com/business/finance/central-bank-body-bis-delivers-stark-stablecoin-warning-2025-06-24/
The Future of Cryptocurrency in the Gulf Cooperation Council Countries | Carnegie Endowment for International Peace
https://carnegieendowment.org/research/2025/05/the-future-of-cryptocurrency-in-the-gulf-cooperation-council-countries?lang=en
FALQs: Regulation of Cryptocurrencies in the Gulf Cooperation Council Countries – Part One | In Custodia Legis
https://blogs.loc.gov/law/2025/01/falqs-regulation-of-cryptocurrencies-in-the-gulf-cooperation-council-countries-part-one/
No. 1: The regulatory landscape for digital assets in the UAE | DLA Piper
https://www.dlapiper.com/en/insights/publications/the-uae-cryptocurrency-and-digital-asset-regulation-series/2025/no-1the-regulatory-landscape-for-digital-assets-in-the-uae
Abu Dhabi doubles down on crypto as wealth fund, FAB, IHC join forces for new stablecoin | Reuters
https://www.reuters.com/world/middle-east/abu-dhabi-sovereign-wealth-fund-teams-up-with-fab-ihc-launch-new-stablecoin-2025-04-28/
UAE to launch CBDC in Q4 2025 - Ledger Insights - blockchain for enterprise
https://www.ledgerinsights.com/uae-to-launch-cbdc-in-q4-2025/
Fintech Laws and Regulations Report 2025 Saudi Arabia
https://iclg.com/practice-areas/fintech-laws-and-regulations/saudi-arabia
QFC Regulatory Authority clarifies that cryptocurrencies, stablecoins ...
https://www.qfcra.com/news/qfc-regulatory-authority-clarifies-that-cryptocurrencies-stablecoins-and-certain-other-virtual-assets-are-excluded-tokens-under-the-new-digital-assets-framework/
Qatar Financial Centre issues Digital Assets Framework - qfcra
https://www.qfcra.com/news/qatar-financial-centre-issues-digital-assets-framework/
Bitcoin: electricity consumption comparable to that of Poland
https://www.polytechnique-insights.com/en/columns/energy/bitcoin-electricity-consumption-comparable-to-that-of-poland/
Bitcoin Energy Consumption Statistics 2025: Efficiency, Green Tech
https://coinlaw.io/bitcoin-energy-consumption-statistics/
Carbon Emissions from AI and Crypto Are Surging and Tax Policy Can Help
https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2024/08/15/carbon-emissions-from-ai-and-crypto-are-surging-and-tax-policy-can-help
Understanding the Sustainability Of Ethereum's Proof-Of-Stake
https://www.forbes.com/sites/digital-assets/2023/10/11/one-year-after-the-merge-sustainability-of-ethereums-proof-of-stake-is-uncertain/

ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية

"تعزيز الأعمال من خلال تقديم خدمات استشارية احترافية تعزز الكفاءة وتخلق القيمة وتدفع عجلة النمو من خلال حلول مخصصة وفعالة"

خدماتنا: تقدم ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نطاقا واسعا من الخدمات الاستشارية لتغطي الاحتياجات المتنوعة للأعمال التجارية والمشاريع ضمن القطاع الخاص والعام على حد سواء في المجالات التالية:

- **الاستشارات الاقتصادية:** دراسات الاقتصاد الكلي والجزئي والقطاعات الاقتصادية، برنامج الائتمان المصرفي الاستشاري، والاستشارات الاستثمارية (عدا الأوراق المالية).
- **الاستشارات في المشاريع التجارية:** دراسات الجدوى، استشارات للشركات التي تتضمن أغراضها التعامل في القطاع العقاري، استشارات مشاريع التخصيص ومشاريع B.O.T.
- **الاستشارات المصرفية والمعلومات التجارية:** مراجعة هيكل التسهيلات المصرفية القائمة، ترتيبات التمويل، جدولة التسهيلات المصرفية والتسويات المصرفية.
- **الاستشارات الإدارية:** هيكلة الشركات، استشارات التحول الرقمي، استشارات التخطيط الاستراتيجي للشركات، البرنامج الاستشاري الإداري، تنظيم المؤتمرات و ورش العمل.
- **الاستشارات المتعلقة بال ESG (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة).**
- **استشارات العلاقات العامة.**
- **الاستشارات التسويقية.**

لمزيد من المعلومات عن خدماتنا، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
https://edgeconsultancykw.com/ar/services-page/

تقارير اقتصادية: في شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نحن نقدم معلومات اقتصادية استراتيجية لمساعدة الأعمال التجارية والمستثمرين وصناع القرار للبقاء في الصدارة. استكشف تقاريرنا الاقتصادية الشاملة، موجز الأسواق والتحليلات العقارية التي تغطي الكويت، دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية. للاطلاع وتنزيل تقارير اقتصادية اخري، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
https://edgeconsultancykw.com/ar/economic-reports/

اتصل بنا: فريق خدمة العملاء لدينا يتطلع لخدمتكم!

ساعات العمل: من الساعة ال ٩ صباحا وحتى ال ٥ مساء، من الأحد إلى الخميس
هاتف/واتساب: 00965-22286370
البريد الإلكتروني: Info@edgeconsultancykw.com
لينكد إن: linkedin.com/company/edgeconsultancykw
العنوان: القبلة، قطعة ١٤، شارع حمد الصقر، برج رقم ١٥ (برج يعقوب)، مكتب رقمC11 ، مدينة الكويت ، الكويت.

لمزيد من المعلومات، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
https://edgeconsultancykw.com/ar/contact-us/

THE EDGE
CONSULTANCY

حقوق النشر © 2025 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به.
لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوادرها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى."
لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى."
قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوادر "ذي إيدج."
على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها.
هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية وأي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات.
يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقا لشروط التعاقد مع العملاء- خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو بشركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقا لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.
edgeconsultancykw.com — +965-22286370
القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتبC11
مدينة الكويت، دولة الكويت